الصادرات الصناعية المصرية : قضية محورية

كثر الحديث عن الأهمية النسبية لانسياب الصادرات الصناعية المصرية لأسواق العالم وكثرت التكهنات عن مدي إتفاق أو إختلاف ذلك عن الصادرات الأخري غير الصناعية والتي كان لها السبق دائماً كماً وحجماً من النصيب التصديري ..

فلا شك أن باقي الصادرات سواء الإستراتيجية مثل البترول والغاز أو الزراعية ، فإنها تخضع لأسعار البورصات العالمية ، ولا توجد معوقات أمام انسيابها للأسواق العالمية لما لها من أهمية إستراتيجية، بالإضافة الي أنها تتم إما عن طريق الدول في حالة البترول والغاز الطبيعي أو عن طريق المستوردين وتجار الجملة والموزعين في حالة الحاصلات الزراعة حيث يتم استهلاكها في دورات سريعة الدوران قصيرة الزمن باعتبارها مستهلكات لا تحتاج ما تحتاجه الصادرات الصناعية من سلسلة طويلة من الإجراءات والتأهيل والمصداقية وآلية خدمات ما بعد البيع شرطاً لاستكمال دورتها التسويقية .

تلك مقدمة رأيناها ضرورية حتي لا يختلط أمر الصادرات الصناعية مع غيرها من أنواع الصادرات الأخرى الاستهلاكية ، يلي ذلك أسئلة محورية:

هل يكفي معيارا الجودة ومنافسة السعر لتحقيق النجاح التصديري للصادرات الصناعية ؟.. ماهي أعباء تمويل وجود المنتج بالخارج بصورة دائمة ؟.. ما هي تكلفة إنشاء آليات التوزيع – التحصيل – خدمات ما بعد البيع وأبعاد ذلك جغرافياً – التعامل مع شكاوي العملاء – استيفاء الرغبات المستقبلية للمستهلك الأجنبي ؟

علي من المفترض أن يتم تمويل الأعباء اللازمة للتصدير السابق سردها من رأس المال العامل للمؤسسة الصناعية المصرية في مرحلتها الحالية؟ أم أن هناك أوعية تمويلية مصرفية يمكن تخصيصها لهذا الغرض لتنتقل بالصادرات المصرية للوصول للعالمية بسرعة متزايدة ؟

علي الجانب الأخر فالأمر ليس بخاف أن سياسة الدولة في إطلاق خطة شاملة للإصلاح علي إختلاف محاورها وعلي وجه الخصوص الإصلاح الضريبي والإصلاح التشريعي والإصلاح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي لكوادر الدولة مع الاهتمام المكثف بتوفير المناخ الصالح للتنمية الصناعية و الاستثمار، كل ذلك من شأنه أن يحسن من الأداء الاقتصادي بصفة عامة ويطلق مؤشرات الصادرات الصناعية بصورة تصاعدية متنامية.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلي أن التجربة التي بدأتها وزارة التجارة الخارجية آنذاك بإنشائها آلية يمكن من خلالها دعم القدرات التصديرية لبعض الصناعات الواعدة هي تجربة رائدة في تأسيس نظرية الدعم ، وتم دخولها مرحلة التفعيل النشيط .. والجديد والأوفق في هذه الآلية يتمثل في بساطتها وسهولة تطبيقها ، إذ أنها لم تجنح للحسابات المعقدة القائمة علي حسابات التكلفة والقيمة المضافة ، ونسبة المكون المصري ونسبة خطوط الإنتاج الآلية الي الأيدي العاملة المباشرة ، وما الي ذلك من حسابات قد تكون لها فائدتها إلا أن الأعباء والمعوقات الناجمة عنها تفوق ذلك بكثير.

وواقع الأمر أن هذه التجربة قد دخلت مرحلة التفعيل النشيط في حكومة الدكتور أحمد نظيف ، بحيث كانت المساندة التصديرية وكذا برامج الدعم المقترحة التي قدمها مجلس إدارة صندوق تنمية الصادرات برئاسة المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة لعدد من القطاعات الصناعية غير التقليدية بمثابة نقطة إنطلاق نحو زيادة الأسهم التصديرية لتلك الصناعات وصولاً لأن تصبح مؤهلة لكي تقف علي قدم المساواة والندية مع مثيلاتها من الصناعات الأجنبية.

كما أن الدولة تدعم قضية الصادرات موظفة في ذلك آليات كثيرة من أهما فتح الباب للاستثمار في كل المجالات الإنتاجية واستقدام تكنولوجيا متطورة وتقنية حديثة ، بل وتوفير الحماية لها كلما كان ذلك ضرورياً .

إن عملية التوسع والتنويع في اتجاه التصدير تظل محكومة بمعايير لتحقيق الجودة بتكلفة ملائمة ومقبولة من خلال:

إستخدام تكنولوجيا مناسبة ، عمالة مدربة، إدارة واعية رشيدة ، الإقلال من كل أشكال وأنواع الإهدار ، واستخدام أساليب ومعايير فعالة لضبط الجودة خلال المراحل المختلفة للإنتاج وتأكيد جودة المنتج النهائي .

ولا شك أن خير إعلان عن سلعة ما هو أن توصف بأنها مطابقة لمواصفات عالمية مثل DIN الألمانية أو BS البريطانية أو ASTM الأمريكية أو ENالأوروبية ، لذا فالوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية إلي مستوي الاسم العالمي يتيح للمنتجات المصرية فرصاً تصديرية مؤكدة ، والمفتاح السحري لأسواق التصدير المأمولة هو أن تصبح ESS رمزاً من رموز الثقة والجودة في الوعي التجاري العالمي.

يبقي في النهاية أن هذه القضية تقع كأحد التحديات الكبيرة والمستمرة في مسيرة الصناعة أي صناعة في أي منطقة من العالم .. وسوف يظل القارب والمجداف في لغة الصناعيين هو قبول التحدي القادم به المستقبل والإعداد له من الآن ، وذلك بمقاييس الجودة المتجددة والبحث عن الميزة التنافسية الواحدة بعد الأخري والاستعداد للمستقبل بمتطلباته التي تحتاج للرؤية بقدر ما تحتاجه من التقدم الفني والقدرة علي الانتصار في معركة المنافسة علي الصعيد الدولي بدءاً من الصعيد المحلي ..

يبقي في النهاية أننا تعودنا علي مر العصور أنه لن يبني مصر إلا المصريون حتي وإن شارك في ذلك آخرون .